العَمَلُ في ساحةِ الحقِّ

(دستور العمال)

سماحة العارف بالله

الشيخ مُنْتَظِر الخفاجي

عنوان الكتاب: العمل في ساحة الحق.

المؤلف: الشيخ منتظر الخفاجي.

عدد النسخ:١٠٠٠ نسخة.

سنة الطبع:٢٠١٩

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٤١١ لسنة ٢٠١٩.

الطباعة والتجليد مؤسسة.....

الناشر: المركز الاعلامي لمكتب الأب المربي
الشيخ منتظر الخفاجي

كلمة الناشر

الحمد لله ذو المجد والبهاء، دائم المن والعطاء، الذي أكرمنا بتنبيهنا لما يريد، وتجاوز من تقصيرنا المزيد، وله الفضل على ما يسر، وأتاح لنا ما تعسر، ما تقدم من شؤوننا وما تأخر، والصلاة الزاكية على من بلّغ وأنذر، وأعطى فما ادخر، وعلى آله أسياد البشر، وأمناء الخبر.

العمل في ساحة الحق

إننا بين يدي عطاءٍ وافرٍ، وفكرٍ زاخرٍ، للمتأله الصادق، والأخلاقي المُصدَّق، المؤيد بنفحات الروح العلية، والمُسدد بلطائف القلب السمية، العالم الرباني سماحة الشيخ منتظر الخفاجي (دام عطاؤه).

إذ يتشرف مركزنا أن يقدم للقارئ الكريم هذا السِفر الجليل الموسوم ب (العمل في ساحة الحق) والذي يسلط الضوء على مسألة من أمهات المسائل التي أغفلها السابقون من العلماء والباحثين المختصين؛ وما ذلك الا لعمق هذه المسألة وصعوبة بلوغها بأدوات المعقول أو سبر غورها بظاهر المنقول، مما أدى الى خلو مكتبتنا الإسلامية بل

عموم مكتبات الأديان من أمثال هذا الكتاب.

لقد احتوى هذا السِفر مسائل جوهرية في غاية الأهمية، تهم كل من يقصد العمل في ساحة الله سبحانه على الوجه الخاص. فقد فصّل فيه سماحة المصنف - رعاه الله - الصفات والمؤهلات لمن يريد التشرف بهذه المرتبة، وأشار الى مستويات هذا المقام وطرق أخذ الفائدة الحقيقة منه. لذلك فإن هذا الكتاب على صغر حجمه يصلح أن يكون مرجعاً لإعداد عمّالاً مخلصين في ساحة العمل الإلهي يتمتعون بكل مؤهلات العامل الحق.

وسوف يرى القارئ الكريم حين تمعنه بهذا السطور سلاسة السرد ودقة العبارة وبلاغة الكلمات وترابط المعاني وعمق المعارف التي حملتها الفاظها، كما هي الحال مع كل منصفات سماحته.

هذا ونرجو من الله عز وجل أن يتقبل منا هذا المجهود بقبولٍ حسن، وله الحمد في الآخرة والأولى.

المركز الإعلامي لمكتب

سماحة الأب المربي الشيخ منتظر الخفاجي

مقدمة المؤلف

والصلاة والسلام على الرسول الأمين وآله الطاهرين

ربما مثل هكذا رسالة لا ينتفع بها على وجه الحقيقة الا الخاصة أو خاصة الخاصة، أما عامة الناس فقد ينتفعون بها على السبيل المعرفي فقط.

إذ أنها تتناول مرتبة عالية نسبياً من مراتب العلاقة بالله تعالى، والتي هي مرتبة شديدة التعقيد، يكمن التيه والحيرة على سواحلها، فيواجه مقيمها من متولداتها ما لا عهد له بها، ولا نظير لها في عالم الدنيا، وخاصة طبيعة التعامل مع عالم ليس من شأنه الثبات، بل هو في تغير مستمر.

في هذه الرسالة سنبسط القول ما أمكن عما يحتاجه من بلغ رتبة العمل الخاص في ساحة الحق، ونبين ما يواجهه من صعوبات وأخطار في ذلك العالم، والدوافع المحركة

للابتعاد عن غايته أو الغاية التي نُدب إليها، وما السبل لتجنب ذلك.

ويرى القارئ المختص من خلال هذه السطور، الطبيعة المختلفة لتعامل الحق لمن هم في هذه الرتبة، وربما يقف على نوعية علاقتهم بالحق وعلاقته بهم.

ما سطرناه في هذه الرسالة من معارف وقيم معنوية وقواعد تعاملية لم نستوحيها من عقول الرجال، ولا مما أفاض الحق على السابقين من اولياءه، انما من خلال مسيرنا الطويل في هذه العوالم، وما أوقفنا الحق سبحانه على أسراره في عوالم التدبير والإرادة والتنزيل، وما شاهدنا من تأسيس وتبدل الأنظمة في عوالمها، فتوافقت الإرادة على بيان ما يمكن بيانه، وهو المستوى الأولي فقط؛ لأجل إفادة أرباب هذه المقامات وسكانها مما قد لا يَلتفت اليه الا مريده، وربما غابت الإرادة في مواطن الانصراف.

إن الفرد الذي يروم خوض عالم العمل الأعلى ليس بالضرورة أن تكون كل الأمور لديه واضحة، وليس بالضرورة أن يُفهمه الحق كل ما يحتاجه دفعة واحدة، بل مقامات عالم العمل كغيرها من المقامات المعنوية من حيث القواعد العامة، فيستفيد العامل معارفه وطرقه

وأدواته من خلال المسير بذلك العالم، والتنقل بمراتبه، ومنه يأخذ ما ينتفع به بصورة تدريجية، فيقع في الخطأ والحيرة والغفلة ويعاقب ويثاب، ويعرض له ما يعرض لأرباب المقامات الأخرى؛ لهذا يتفاوت العمال في مراتبهم ودرجاتهم العملية في ذلك العالم.

ومن هنا أردنا أن نبين من الجوانب ما يختصر للعامل ولمريد العمل الكثير من الوقت، وتجنبه الوقوع فيما يجهل عواقبه، ويتفادى مواطن خرق الأدب، ويكون لديه دستوراً أولياً يقيس عليه، ويفهم من خلاله ما يواجهه حين دخوله عالم العمل. كذلك يكون لمريدي هذا العالم صورة أولية عن أصول هذا العالم وشرائطه ومخاطره ونوع التعاملات الإلهية فيه؛ حتى لا يورط نفسه بما لا طاقة له به، فيبتعد من حيث يريد الاقتراب.

العمل في ساحة الحق

ولله الأمر من قبل ومن بعد وله الحمد في الاخرة والأولى

منتظر الخفاجي

موقع مقام العمل من خط الكمال

يتشرف طالب الكمال بدخول مقام العمل الإلهي بعد ان يكمل الدائرة الأولى من الكمال العرفاني، والتي يتحقق تمامها عند الوصول الأول، وهو الوصول السطحي، أي بقاء ما بعد فناء الفناء، حينها يدخل العارف في نظام العمل الإلهي ليكون من عمال الله تعالى، وليس كل من أتم دائرة الكمال الأولى استحق ان يرتقي الى هذا المقام، حيث أَنَ لهذه المقامات خصوصيات ينبغي أن تحويها اركان كيان العارف، والتي تكون ركيزته في استمرار مسيره العملي حتى يبلغ مقام التدبير، ويكون جزءاً من عالم التدبير العلوي أو السفلي على حسب ما أودع الحق في باطنه من أصول الصفات فهي الفيصل في انتسابه لأحد هذين العالَمَين.

إنّ المسير العرفاني الذي سار عليه اسلافنا -رضوان الله تعالى عليهم-جوهره المعرفة على اختلاف مراتبها حين المسير، والتي تبدأ بالمعارف العقلية، ثم الكشفية فالذوقية فالشهودية، ومحصلها الاقتراب من الكمال المطلق لأجل

تحقيق الغاية الكلية من الوجود بالصورة الإنسانية، ثم التجرد من تلك الصورة لأجل تحقق الرجوع الى الموطن الأول.

نعم تلك النظرة المترتب عليها نوع المسير صائبة ولا غبار عليها، لكنها نظرة اقتصرت على رؤية غاية واحدة من أصول النظام العام، لهذا نرى أكثر أرباب الباطن اعزف عن النزول الى ساحة التكليف العام، واقتصر على الغاية الواحدة، وهي الوصول الى الجوهرية (التي يراها هو جوهرية).

وهذا وإنْ كان يخدم العارف نفسه في كماله الخاص لكنه سيضيق فائدة دائرة الكمال العام من جهة ذلك العارف، نعم أَغلب العرفاء إن أراد النزول إلى عالم الشهادة، ويكون له نصيب من العمل على تكميل صور عالم الشهادة، فانه سيقتصر على عالم التربية الباطنية والتي هي من جنس تكليفه الخاص، وهنا سنخسر نقل الأَنفاس الإلهية إلى الأركان الأخرى لعالم الشهادة.

ثم أَن التكليف الإلهي للواصل لا على أساس احتياج عالم الشهادة، وانما المنظور له من إرادة العارف نفسه، فليست ثمة فرض او اكراه في هذه المرتبة.

وهذا من ضمن الأسباب التي أدت الى تسافل أو توقف الكثير من خطوط الأنظمة في عالم الشهادة، بل أن هناك خطوطاً في النظام أُهملت وأصبحت معطلة، وهذا رأيناه عياناً حينما أوقفنا الحق تعالى على سير الأنظمة.

لذلك كان لزاماً علينا أن نبين أنّ طلب الكمال والسير لإدراك الغاية ليس مانعاً عن النزول الى تحريك عالم التصاوير.

إنّ نزول الحق جل جلاله الى عالم التكوين، وارتداءه ثوب الصفات العملية، والولوج الى كل خطوط الأنظمة، والعمل في التكميل الجزئي لهو داعٍ لنا إلى النزول لتلك الساحة كعمال تحت تصرف الحق جل جلاله، اما النأي بالنفس خوفاً من تلوث الثوب او لان النزول الى المرتبة الفلانية لا يناسب ما انا فيه، فهذا سيُبقي بقية الخلق في طغيانهم يعمهون.

ويجب علينا أنْ نعي أنّ الأنظمة ليست ثابتة، بل هي في تبدل، فما اعتدنا عليه من نظام سابق قد يكون عَرَضَ له التبديل او التغيير؛ لذلك على أرباب العرفان ان يساوقوا التغيرات والتبدلات التي تعتري الأنظمة الجزئية.

إنّ الرسول الأعظم كان له تكليفان على وجه العموم وهما؛ تكليفه الخاص المؤدي الى تكامله، وجوهره علاقته بالحق،

وتكليفه العام الذي يؤدي إلى تكامل الخلق، والذي هو ترتيب وتنظيم حياة الانسان الدنيوية والأخروية، وقد نزل عليه السلام إلى أدنى مراتب البشرية في تعاملاته، وأوصل الأنفاس الإلهية إلى أغلب المراتب البشرية.

ثم أن أعلى ما يصل إليه طالب الكمال من مراتب ومدارج؛ غايتها التحقق في العبودية المحضة، والتي منها ينبثق العمل الإلهي، حينها يكون عاملاً لله تعالى في أرضه أو سماءه، فكان صلى الله عليه وآله عبده أي تحقق في مقام العبودية، ثم شرَّفه بالعمل الرسالي، فكان رسوله في تكميل عباده.

فليس مِن خروج مِن دائرة الكمال حتى يتكامل آخر مخلوق فيها.

صفات العامل

من الصفات والشرائط التي ينبغي أن تتوفر في مَن يروم العمل في ساحة الحق، والتي تؤهله لأَن يكون من أهل التقدمة للحق سبحانه، ويكون ما يقدمه ظرفاً طاهراً لحمل الفاعلية الإلهية، وتجسيد الإرادة الإلهية فيه، اذ لا فاعلية على وجه التحقيق إلا للحق سبحانه، ولا مؤثر على وجه الحقيقة في دائرة الوجود الا هو جل جلاله، وما أعمالنا إلا أواني لحمل ارادته على قدر طهارتها ونقائها وخلوها من المصالح والفوائد الدانية، وجب ان تتوفر في مريد العمل صفات وشرائط يستفيد منها استمراريته في هذه المرتبة دون السقوط وقدرة على التعامل مع ما يعرض له من ملازمات تلك المرتبة.

ومن أهم هذه الشرائط هي:

أولاً: أَن يكون طاهر القلب من كل شوائب الطمع والإرادة لغير للحق. فإن وجود أي إرادة مزاحمة للإرادة العاملة، فسوف تدخله في نظام العمل الوهمي وتقيده في هذه

المرتبة، وقد يصاحب ذلك نزول، وبالتالي خروج من شرف هذا المقام.

ثانياً: ان يفهم الإشارات الإلهية. وهذا باب قائم بذاته. فإن فِهم الإشارات الإلهية بحر يحتاج خائضه الى الكثير من التسليم وتقديم العجز، ومن ثم يتعامل مع أوضح الإشارات الإلهية ويبني عليها ويتفاعل مع ومضاتها، ثم يتوسع في هذا الباب من خلال ما يُعطى من مساحة في ذلك.

ثالثاً: أن يكون عليماً بآداب الحضرة ملماً بفروعها. فليس ساحة العمل كساحة المعرفة، فغالباً ما تذهب المعرفة بحسن الأدب، وخاصة بعد أن تنكشف للعارف اسرار الربوبية. وعلى ذلك وجب أن يوطِّن العامل نفسه على آداب التعامل مع الحق بإظهار أقصى مراتب العبودية، فينفي عن قلبه أي ارادة في حضرة الحق، ولو كانت إرادة العمل لله تعالى، فإن ذلك من سوء الادب، ولا يحظر في قلبه أي سؤال في الحضرة الإلهية، إنما يكون عبارة عن اسماع متعددة بمراتب متفاوتة، ولا يُقيّد الحق بمعارفه ومعتقداته، فإنه انما يقيد نفسه في ذلك المشهد، ولا يحتمل شيئاً مما قد يصل إليه، فأن كل هذه قيود، وسوء أدب في حضرة مولاه.

رابعاً: ان يكون متمكناً من الخواطر. فالحريُّ لِمَن أراد الخوض في مقام العمل أن لا يكون قلبه مرتعاً لأصناف الخواطر، بل يجب أَن يغلق أبواب الخواطر إلا الباب الذي بينه وبين الحق جل جلاله، وحتى الخواطر التي يراها العامل أَنها صادرة من جهة او مرتبة الهية إن كانت تؤدي الى خرق الأدب أو البُعد عن غايته الجزئية؛ حينئذ ينبغي عليه أَن يسيطر عليها ويعالجها، إنما يأخذ من الخواطر ما كانت بمرتبته التعاملية.

وفي بعض الأحوال النفسية تصدر خواطر تنافي معتقداته الذوقية بسبب نزول مؤقت؛ حينئذٍ لا بدَّ أَن يكون متمكناً منها، ولا تؤثر على كيانه أو تحرفه عن غايته.

خامساً: أن تكون لديه معرفة ولو اجمالية بذوق مولاه، أقصد الجهة الإلهية التي يتعامل معها، سواء أكانت مرتبة أم وجهاً أم احدى حضرات الصفات، حينها يجب أَن يتوفر العامل على معرفة ذوق جهته، ولو في أدنى مراتبها، ومن ثمة يتصاعد من خلال ما يُكلف به من أعمال.

ان العمل مع أي جهة، سواء أكانت أرضية أم سماوية يقتضي أَن تكون لدى العامل دراية بذوق تلك الجهة لأجل مطابقة عمله مع إرادة جهته على الوجه المطلوب، وإلا فإن

عدم تحقق ذوق الجهة الإلهية في باطن العامل يجعل العامل يعتمد على ذوقه في أداء ما يطلب منه، وبالتالي يعطي مجالاً لاستحساناته الفكرية، وآثاره العملية، ورغباته العقلية للتصرف بطريقة أداء العمل والذي قد يُخرجهُ . اقصد العمل . عما أُريد منه؛ وبما أَن شأنيته في تبدل، وما يطرأ من أحول الذات على الحق، وجب على العامل الثبات على ما لديه من معارف الذوق، بل عين قلبه دائمة تجاه قبلته؛ لأجل أَن يساوق التبدلات الذوقية ولا يثبت على الذوق السابق، ويعمل على أساسه، وهذا من خصائص التكامل بالحق حيث لا توقف في كل ذلك الوجود الأقدس، وأَعني به المرتبة الكائنة تحت مرتبة ليس كمثله شيء.

سادساً: أَن صفة التسامح الإلهي يتولَّد عنها مساحة لدى العامل، وهذه المساحة كائنة في الجزئيات، وهذه من بحر الفتن، اذ فيها منزلق الاجتهاد، وتقديم العامل لمولاه ما يراه في مصلحة النظام الإلهي على أساس ما لديه من معارف ذوقية أو كشفية أو من خلال ما أُفيض عليه من تعاملاته السابقة مع الحق سبحانه. وقد أَوقفنا الحق سبحانه على اجتهادات أسلافنا (رضوان الله تعالى عليهم) وأرانا الحق الشطحات العملية المستفادة من تلك المساحة،

والتي هي جزء من خصائص النظام القديم الذي اتخذه السابقون (رضوان الله تعالى عليهم)، ورأينا آثار ذلك من الانحرافات في مواطن التردد والاضطرار (وأَوقفني على مراكز اضطراري)[1]. لذلك فعلى أساس ما حمل النظام الجديد. الذي أَذن الحق بنزوله - ينبغي على العامل مهما بلغ من الرتب الربانية ان يجانب الاجتهاد، ويرجع في كل شؤون عمله إلى الحق سبحانه ويقف على الإرادة الإلهية الآنية من جهة عمله، ولا يرتكز على مخزونه من المعارف العملية، إنما العصمة الحقيقية من متغيرات عالم الإرادة هي بالرجوع إلى الحق في كل صغيرة وكبيرة، لكي يسلَم من مواطن العطب، اللهم إلا من بلغ الانصهار في الوجه العملي للحق، حينها سيكون ما يصدر منه صادراً من الحق وألى الآن لم نرَ من بلغ تلك الرتبة.

سابعاً: أَن يكون العامل مستعداً للتضحية الكلية بما لديه قوةً وفعلاً لأجل مولاه.

إن من يصل إلى مرتبة حمل المسؤولية فهو متجرد ضرورة من التعلقات في مراتبها الأولى، والتي يتجاوزها طالب

١ - دعاء الامام الحسين (ع) في يوم عرفة

الكمال في مرحلة السلوك. إنما نقصد بالتضحية هنا ما تتناسب ومرتبة العامل، حيث بقاء النفس مع رقيها في هذه المرتبة والتي قد تحدو بالعامل أن يتمسك بما يراه او يُكلف به من خدمة الحق عن طريق انظمته. فهنا ينبغي على العامل أن لا يعطي المساحة لعمله ليترسخ في باطنه، حينها يصعب عليه التضحية به، فكثيراً ما يواجه العامل مواطن ومقامات تطالبه بالتضحية بما بناه من عمل أو من نظامٍ نَظَّمهُ للحق سبحانه وربما عمِل عليه عشرات السنين أو أكثر. فحينما يرى العامل أنّ مصلحة النظام الإلهي تستوجب أن يهدم كل عمله فعليه أن لا يتردد في ذلك، أو يأمره الحق بترك كامل مملكته التي ربما أصبحت جزءاً من كيانه، فعليه أن يسارع بالتجرد من ذلك.

وقد رأينا بعض العاملين في ساحة الحق من فشل في هذا.

فينبغي أن يكون العامل مستعداً للتضحية برتبته ومقامه وما وصل اليه من مدارج القرب من حضرة الحق، فالله يعلم وأنتم لا تعلمون. إنما ارباب النقاء من اقتدروا على التضحية بما وعِدوا به ولم ينالوه بعد، من علو الرتبة والزلفى في حضرة الحق.

ثامناً: أن يفتح باب المعرفة التصاعدية بالإرادة الكلية للحق سبحانه.

إنّ تسلم مسؤولية العمل في ساحة الحق لهوَ من الوهب الإلهي التكاملي. فبه يُعَدّ العامل اعداداً تكاملياً تجريدياً تطهيرياً، وليس الغاية منه هو العمل ذاته، فالحق غني عن العاملين.

حينما يشاء الحق إتمام العامل لكماله المخصص المفاض من تلك المرتبة العملية يأذن الحق بخروجه من تلك المرتبة إلى ما شاء سبحانه، فوقوف العامل في مقام عمله والتوسع به عرضاً واغراء مقام التقدمة قد يقّيد العامل بمرتبته من خلال الاقتصار على استنزال المعارف العملية الصابة في كمال عمله، حينها سيحجب نفسه عن الإرادة الأعلى، ويُمسي حبيس ذلك المقام أو تلك المرتبة؛ نعم الحق جل جلاله يُنبَّه العامل حين الوقوف في مرتبة واحدة، لكن قد يكون وجود الموانع المستفادة من مملكته حاجباً عن الالتفاف لتلك التنبيهات، حينها سيُهجَرُ في تلك المرتبة، ويتوقف كماله الحق في مسيره الطولي.

ومن هنا ينبغي على العامل أن يفتح باب المعرفة التصاعدية بإرادة الحق؛ فيفاض عليه من عالم الإرادة ما

يناسب مرتبته الآنية، وبها ينتقل من رتبة الى رتبة أخرى قد لا تشابه ما كان عليه، وقد تدفعه الى تغيير كامل نظمه. فغايته ليس العمل إنما التقرب من الحق، وما العمل الا واسطة لتحقيق بعض مراتب القرب المنحصرة به.

تاسعاً: أن يقدم مصلحة عمله على مصالح نفسه.

الانسان لديه مصالحٌ وأهدافٌ يدفعه احتياجه الى تحقيقها، سواء أكان احتياجاً حقيقياً ام وهمياً. فالعامل الأكمل هو من يُقدّم مصلحة عمله على مصلحته حين التزاحم حتى يبلغ تلك المرتبة التي تنصهر بها مصالحه بمصالح عمله، حينها يكون عمله لله تعالى ولا تبقى بقية لنفسه.

أما تحقيق احتياجاته فيكون من خلال نظام التبادل الذي أقره الحق لِمَن هم في مقام العمل؛ وذلك حينما يقدمون مصلحة النظام على مصالح أنفسهم فتحقيق مصالحهم واحتياجاتهم سيكون من مسؤولية الحق جل شانه، فيكفيهم مؤنة الالتفات الى ذلك الجانب، ونحن هنا نتحدث عن أول مدارج العمل، لذلك في هذه الدرجة يقع التزاحم بين المصالح، وربما يقع الخطأ في تقديم الأدنى على الأعلى.

عاشراً: أن لا يحطّ من مرتبة خلوص عمله من خلال

الانبساط وطرح ما لا يتسق وحضرة مولاه.

فقد يركن العامل إلى تلك الحظوة التي لمسها في تعاملاته من الحق سبحانه فتكون له باباً للانبساط في حضرة الحق؛ فيطرح مشاكله واحتياجاته، وهذا يدخل في باب الطمع، وكذلك سوء الادب في حضرة مولاه، فالواجب على العامل في هذه المرتبة من العمل ان لا يُدخل شؤونه الخاصة في ساحة عمله ولا يُلوّث ساحة طهرها بمصالحه، إنما يتحمل كل ما يأتي من الحق بصدر رحب وحسن ظنٍ عالٍ، حتى وإن أُعطي المساحة لطرح ما عنده، انما يطرح إشكالات عمله او عقباتها وليس اشكالاته الخاصة.

حادي عشر: أن يكون مستعداً طوال يومه، ليلاً ونهاراً، مفرّغاً قلبه من كل شاغل؛ لأجل استقبال النوازل الإلهية. فعدم استعداد القلب مانع من نزول الفيض الإلهي، فينبغي على العامل أن يكون مستعداً لتقبل الأمر الإلهي مهما كان نوعه أو مقداره حتى وإن خالف ثوابته العملية، انما يعمد الى تنفيذ ما ينقر قلبه من إرادة الحق.

ثاني عشر: قاعدة - إنْ استهدف الانسان مقاماً معيناً توقف عنده، إلا ان تدّاركه رحمة من ربه؛ لذلك على طالب الكمال أن لا يرضى بأي مقامٍ مهما كان علوه ومهما كانت

مغرياته، انما هي حلقات في سلسلة لا نهائية الكمال، لذلك لا تقنع بما تُعطى، انما غاية وجودك هي تحقيق غاية الحق من وجودك.

لكن هذا لا يمنع أن تكون هنالك اهدافٌ جزئية مؤقتة وحين بلوغها يطلب التي تليها، وبالنتيجة لن يتوقف عند مقام ما، وعلى ذلك سيكون العامل أمام أمرين:

الأمر الأول: إما أن يستهدف المقام الذي يلي مقامه، فتكون غايته من مقام العمل بالكلية هو الوصول الى مقام الخدمة، فيرتقي من عامل الى خادم، وهو مقامٍ من أسمى مقامات التعامل مع الحق سبحانه ولم ينله إلّا القليل.

فحينما يرى الحق تحقق إرادة العامل لدخول مقام الخدمة فسوف يهيئه لذلك.

الامر الثاني: أن لا تكون غايته من العمل بلوغ المقام الذي يليه او أي مقامٍ آخر، انما يُسلّم الامر لمولاه جملة وتفصيلاً، ويُوطّن نفسه على الرضى بما يأتي من جهته، حينها سيكون الفاعل في ذلك هي الإرادة الإلهية الخالصة. وهذا الامر على الرغم من علو شأنه إلا أن فيه صعوبة معتدٍ بها، والتي تتجلى في جهلنا بما يصدر عن الحق سبحانه (تَعْلَمُ مَا فِي

نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ [٢](فهو يتطلب استعداداً عالياً.

ثالث عشر: أن من أعظم موارد سوء الادب في حضرة الحق حين ولوجها أن يكون عقل العامل وقلبه غير مفرّغة مما سوى الحق، حتى لو كان المستودع في قلبه هو العمل للحق سبحانه أو فكرة أو تساؤل أو خاطرة، انما الواجب حين دخول حضرة الحق خلو العقل والقلب من كل شيء، حتى يكون في غاية الاستعداد لتقبل ما يُلقى اليه بقبولٍ حسنٍ، فإن الحق إن رأى شيئاً في قلب العامل أعطاه على ما في قلبه، وربما حَجَبَ عن نفسه أعظم الفوائد.

٢ - سورة المائدة اية ٦١١

مراتب العمل في ساحة الحق

يترتب العمل في الساحة الالهية على ثلاث مراتب أساسية تصاعدية، وتحوي كل مرتبة على جزئياتها الخاصة، وإن كانت قد تشترك بعض المراتب بمفردات محدودة، انما تتوسع تصاعدياً في المرتبة اللاحقة. ويكون التنقل بين هذه المراتب على أساس الاستعداد العام المتولد من مجموع المسير السابق، ومقدار التفاعل الإلهي المبني على أصول القابلية من الطهارة، وقوة الإرادة، وفهم أصول التعامل مع الجهة العليا. وهذه المراتب هي:

المرتبة الأولى: مرتبة التهيئة العملية. بما أن أكثر المسير السابق لطالب الكمال هو مسير معرفي أو كشفي أو ذوقي، وابتعاد طالب الكمال عن ساحة العمل الإلهي؛ حينها يطلب بلسان احتياجه التهيئة والاعداد لدخول حضرة العمل، وبما أن للعمل في ساحة الحق نظامه الخاص الذي وضعه الحق لطالبيه، حينها ينتقل مريد العمل من النظام الكمالي العرفاني العام الى نظام يختلف كلياً عما كان عليه.

وفي هذه المرتبة تكون تهيئة العامل من ناحيتين:

الناحية العقلية: بما أن النزول الى ساحة العمل يعتمد اعتماداً كبيراً على نظام العقل، وبالخصوص العقل التدبيري؛ فيقتضي حينئذٍ أن يُهيَئ عقل العامل وتُفتح له طرق العمل في ساحة الحق، وأساليب التعامل مع النوازل الكلية العملية، والتي ينبغي أن يستقبلها كعامل لا كعارف.

فيُدخل الحق العامل في مقام التهذيب العقلي، والذي به يكون زوال المرتكزات العقلية المعاشية، وتبدل القواعد العقلية، وبعض الشوائب العقائدية، وتتغير زاوية نظر العامل لما ينزل له أو يواجهه مما يُعرّضه الحق اليه، حينئذٍ سيقف على اسرار العمل، وعلى سير الأنظمة الإلهية الأرضية، وكيفية خلق نظاماً عملياً ومساوقته مع النظام العام. ويوقفه الحق على مجريات عمله وآثاره في دائرة الوجود، ومرتبة ما يصدر منه من عمل، وكل ذلك يكون من خلال ما يُكلِف به الحق هذا العامل عن طريق أبواب استسقائه التي اعتمادها بينه وبين مولاه.

الناحية القلبية: أن إعداد وتهيئة العامل على صعيده العقلي يضعف الجانب القلبي لديه؛ لذا كان من ضمن

نظام التهيئة هو التكميل القلبي، لأنه موطن نزول المعارف العملية التي يبني عليها العامل ما يُطلب منه.

فيعمد الحق جل جلاله الى تجريد قلب طالب العمل من مزاحمات مقام العمل، والتي منها طلب المعرفة الإلهية التي كانت غايته في مقام السير العرفاني عموماً.

وكذلك من الأمور التي يحتاجها طالب العمل على مستوى القلب هو عدم طغيان العقل بتخطيطه وتدبيره على باب الصلة القلبية بالحق سبحانه، وأيضاً كثير من الأحيان يشاء الحق إفاضة خطوات عملية كاملة يريد تثبيتها في عمل العامل دون أن يمسها بأفكاره العقلية، ودون أن تخضع الى التحليل والاستنتاج وغيرها من آلات العقل، وهذه الفيوضات قد تكون لا عقلية، أعني منافية لنظام العقل؛ لنزولها من مراتب ما وراء أطوار العقل، فأن عَرَضَها العامل على عقله رفضها العقل جملةً وتفصيلاً لعدم قدرته على تعقلها، وهنا لا يستطيع أي جانب من كيان الإنسان استيعابها ألا الجانب القلبي، والذي لا يخضع لقوانين وأنظمة العقل، فإن أُهمل القلب من جهة العامل توقف نزول الفيض الأعلى، وهذا بداية موت العامل في مقام العمل.

المرتبة الثانية: مرتبة العمل الناقص. وهذه المرتبة تعتمد اعتماداً غالبياً على مرتبة التهيئة، ومقدار تجاوب العامل مع قوانين ونوازل تلك المرتبة، وهي من يقرر مستوى ونوع العمل أو المسؤولية التي سيُكلف بها العامل.

في هذه المرتبة يكلف العامل بعملٍ وهمي من جهة تأثيره في دائرة الكمال، فالغاية منه هو الإعداد الواقعي بالمعايشة التام في مقام العمل، بحيث يصقل من خلاله صفاته وعقله العملي على أساس ما يُعرّضه الحق من التمحيص والضغط الذي يستخرج به القابليات العملية ويفتح به اقفال مقام العمل.

وفي هذه المرتبة يقف العامل على أساليب التعامل الإلهي مع أصحاب المسؤوليات، وأيضاً يقف من خلالها على بعض مراتب الذوق العملي الإلهي.

ويتصاعد العامل في هذه المرتبة من خلال تنوع الأعمال التي يُكلَفُ بها، والتي من خلالها يقف العامل على تغيرات التعامل الإلهي، ومعرفة التنقلات بين الوجوه الكلية، ونظام كل وجه من هذه الوجوه، وآداب حضرته، ويُكشف له أسباب مقبولية وعدم مقبولية أعماله على أساس المقياس المتوسط الذي اعتمده الحق لأرباب هذه المرتبة. ولا

تخلو هذه المرتبة من نسبة عالية من المجاراة الإلهية والتي ستقل في المرتبة الثالثة.

المرتبة الثالثة: مرتبة العمل التام. حينما نقول العمل التام إنما هو نسبة إلى المرتبة الثانية . العمل الناقص . وإلا فلا وجود للعمل التام بالمعنى الواقعي إلا ما يصدر من الحق جل جلاله، فكل ما يصدر من الناقص هو ناقص ضرورة، ومهما بلغ ابن آدم من مراتب الكمال العملي يبقى عمله يمثل مجموع النقص الكياني أو النقص الباطني عموماً.

بعد أن يختم العامل المرتبة الثانية، ويتمكن من أساسيات العمل العام، ويقف على بعض مواطن الذوق الإلهي، بعدها ينتقل الى مرتبة العمل التام. وبها يُسلَم مسؤولية في عالم الشهادة والظهور، بما يتناسب وقابلياته الفطرية، ويكون مسؤولاً أمام الحق عن كل جزئيات عمله، ويحاسب حساباً آنياً على هفواته أو ما يشوب عمله من شوائب المرتبة، وقد يهدم الحق عمله إذا خلا من مرتبة الطهارة المفروض على أصحاب العمل التام، فيُقبل منه على قدر ما يحمل من طهارة، ويردّ عليه على قدر ما يحمل من لوث باطني، فلا يُرفع الى ساحة الطُهر والنقاء إلا ما كان طاهراً ونقياً، وما سواه فإساءة أدب في حضرة الحق.

وإن نظرنا من الزاوية الواقعية نجد أن مرتبة العمل التام ما هي إلا تجريد وتهيئة ومعرفة تصب في مقام تقوية العلاقة بالحق سبحانه.

وحينما ينتهي العامل من إكمال عمله الذي كُلف به يرتقي الى مسؤولية أكبر من السابقة، وهكذا الى أن يلج عالم التدبير العلوي.

وفي هذه المرتبة تقل نسبة المجاراة الإلهي، ويحاسب العامل على أغلب اخطاءه.

ما يحتاجه العامل للتنقل بين مراتب العمل

لأجل أن ينتقل طالب العمل من المرتبة الادنى الى الأعلى، ثم يُثبّت في ديوان عمال الساحة الإلهية، ينبغي أن يهيّئ أسباب ذلك، ويرفع الموانع عن تكامله العملي، وذلك من خلال العمل بالمقدمات التالية:

المقدمة الأولى: الترقي بالنية إلى أن يصل إلى التجرد التام من المصالح. حيث تختلف نية العامل عن نية العارف أو طالب العرفان، فإن غاية أهل العرفان هو بلوغ المعارف الواقعية، وهي تتدرج في النظام الجديد ضمن موارد الطمع المعنوي بالحق سبحانه، أما بالنسبة للعامل فيجب عليه أن يجرد نيته تدريجياً من كل المطامع الظاهرية والباطنية والمادية والمعنوية، ولا يبقى في مكنون نيته إلا العمل للحق سبحانه لاستحقاقه ذلك، حينها تزول أسباب ومولدات الطمع، وتحل نية خدمة النظام الإلهي بدل نية تحقيق مصالحه.

فمن لم يرتقِ بنيته الى مستوى التجريد التام فليس أهلاً

لوصول مقام العمل، وإن عمل شيئاً فهو مردود عليه.

المقدمة الثانية: معرفة الذوق الإلهي: ونعني بالذوق الإلهي هي الطريقة الكلية الأكمل التي اتخذها الحق في التدبير الأرضي، والتي تبرز من خلالها الإرادة الإلهية الجزئية. فليس كل ما يرى فيه العامل مصلحةً للنظام يجب أن يَقدم عليه، فقد يكون ما نرى فيه مصلحة هو مفسدة في النظر الإلهي، وما نرى من حقه التقديم قد يكون في عين الله من حقه التأخير، وذلك لاختلاف النظرة الإلهية عن النظرة البشرية، فتجد العامل في أول مراتب عمله يعتمد على مخزونه من المعارف والقواعد التي عايشها ذوقاً أو كشفاً ويجعل منها الأسس لتطبيق عمله، وربما واجهته عقبات كثيرة حين التطبيق بسبب ذلك، أو يُحال بينه وبين اتمام عمله، وهذه العقبات هي تنبيهات إلهية لبيان عدم مطابقة العمل للذوق الإلهي والإرادة الإلهية الجزئية، وهنا ينبغي أن يلتفت العامل لهذه الإشارات والتنبيهات ويغيِّر على أساسها.

لذلك يحتاج العامل إلى معرفة الذوق الإلهي في طرق أداء العمل.

وهذه المعرفة تتأتى من المراتب العملية الأولى وتتصاعد إلى

ما شاء الحق سبحانه.

وفي هذا المقام سقط الكثير من العمال وتوهموا باستحالة معرفة الوجه العملي للحق سبحانه، بسبب الرفض الإلهي أو عدم التوفيق فيما يقدمون من أعمال، إنما الواقع في ذلك هو الجهل في معرفة الذوق الإلهي، والسُبل التي يُفضّل الحق اتباعها حين العمل.

وفي هذا الباب لا يحتاج العامل في معرفة الذوق الحق إلا إلى التوجه القلبي للمعرفة بهذا الجانب، ومنه يفيض الحق معرفة بواطن إرادته العملية الجزئية على عبده تدريجياً، حينها يعمل العامل على أساس ما كُشف له من جزئيات الذوق الإلهي، وبها سيتكون لديه مخزون من المعارف العملية المطابقة للإرادة الإلهية، وتزول المفاهيم القديمة المخالفة لهذه المعارف الجديدة. ومن ذلك يصوغ الحق العقل العملي الجديد للعامل، ثم بعدها تبدأ مرحلة الرقي بأساليب العمل، والتعمق بالذوق الإلهي عن طريق الانتقال من المراتب الوهمية النابعة من مجاراة الحق لمستوى قابلية واستعداد العامل إلى مراتب الذوق الحقيقي، وهذا الأمر يأخذ مدة زمنية قد تكون طويلة.

المقدمة الثالثة: التخلق بالأخلاق الإلهية بأبسط مراتبها.

ان مسألة التخلق بالأخلاق الإلهية هي من الأسس العليا لطلاب الكمال عموماً، فهي من أعلى مراتب التقريب من الحق جل شأنه، وما دونها إلا البُعد الحقيقي مهما توهم طالب المعرفة ومهما بلغت معرفته.

فالاقتراب الحقيقي في مقام البقاء المؤدي إلى الوصول الحقيقي؛ يرتكز ارتكازاً جوهرياً على معرفة الاخلاق الإلهية، وبالتالي الاكتساب من هذه الاخلاق، حينها تتوحد الجنبة الخُلقية بين الحق وطلابه -وإن كان الاختلاف المرتبي قائماً -إنما بهذا التخلق ولو كان بأبسط مراتبه يبدأ العارف بالوقوف على الآثار الإلهية على الوجه اليقيني.

حينما يريد العامل أن يقدم عملاً في ساحة الحق يجب أن يكون هذا العمل مشابهاً لجنس العمل الإلهي عموماً، وان اختلفت فسوف يطرح خارج ساحة الحق.

إن الأفعال الإلهية إن خرقنا حُجب المصالح والفوائد وتجاوزنا عالم التدبير والأنظمة الإلهية، فسوف نراها صادرة من الاخلاق الإلهية أو أن مصدرها الأول هو الخُلق الإلهي، ثم في مقام التنزيل إلى العوالم الأدنى، كعالم الصفات أو الافعال أو عالم التدبير تُفصّل على أساس

المصالح والفوائد، وتأخذ الصورة الباطنية لمدبِّر النظام، فيفهم منها صاحب النظام الخاص ما يناسب نظامه، وهكذا كل العوالم والمراتب نزولاً، كلاً يأخذ من ذلك العطاء ما يتناسب ومرتبته.

وعلى أساس ذلك أن يتصف الفعل أو العمل المُقدّم للحق سبحانه بجنس الخُلق الإلهي لأجل أن يَنفُذ إلى عالم اللاهوت أو العالم الخاص.

وأما إن صدر عمل العامل من مرتبة خُلق العامل فسوف يختلف عن الفعل الإلهي، فلا تكون له مأذونية التأثير في عالم الشهادة.

فينبغي على مَن وصل الى مقام العمل أن يتخلق بأخلاق الحق، والتي تكون هي المولِّد الأول للعمل، حينها يكون العمل تأسس على أسس الخُلق الطاهر، فيكون له الاذن بالنفاذ، وتكون له شمولية بالتأثير والفاعلية.

أما كيفية التخلق بأخلاق الحق تعالى، فلذلك طريقان:

الطريق الأول: هو من خلال ما يكشف له الحق من أخلاقه ويطالبه بالتخلق بها، وكذلك ما يُفتح للعامل من الاخلاق

الإلهية عن طريق سيرة العمال السابقين في ساحة الله تعالى، وكيفية تعاملاتهم مع الحق، ومرتبة صدور الفعل منهم.

الطريق الثاني: وهو الطريق الأشمل والأكمل، وملخصه؛ أن يكتسب العامل الخُلق الإلهي من خلال تعامل الحق معه في كبرى الأمور وصغراها، فمن خلال تعامل الحق مع عبده يكشف الحق عما يحمل التعامل من خُلقٍ الالهي.

وببيان أكثر نقول: إن الفعل الإلهي يحمل أربع مراتب من أصول العطاء.

المرتبة الأولى: وتُتصور بالفائدة أو المنفعة التي يحملها الفعل الإلهي للخَلق أو أنظمة التكوين أو الشخص المستقبل للفعل، وهنا يرى الفرد المنفعة من الفعل الإلهي - وهذه الرؤية من موارد التقرب للحق - وهي تعتمد على زاوية نظر العامل، فإن اتخذ زاوية المنافع والمصالح من الفعل الإلهي كُشف له ذلك.

المرتبة الثانية: وتظهر فيما يحمل الفعل من عجائب التدبير الإلهي، تأسياً وغايةً وما يتخذه من الصور والأسلوب، وهو ما يغري أرباب العقول.

المرتبة الثالثة: وتتجسد بالصفة التي يحملها الفعل في باطنه، والتي يرى من هو في مرتبتها أنها المولِّد للفعل وأن الفعل صادر من هذه الصفة، فيبصر من خلال الفعل صفة القدرة الإلهية أو صفة الاحاطة الإلهية أو غيرها من الصفات. وقطعاً صاحب هذا المقام محجوب كما سابقيه، وحجابه هو عالم الصفات الكائن به، والذي يفرض على أساس نظامه التوجه إلى زاوية وجود الصفة الإلهية في الفعل.

المرتبة الرابعة: وتتحقق من خلال خرق حُجب المنفعة والتدبير والصفة، وهي من حجب عالم الأخلاق الإلهية. فلا يلج حضرة الأخلاق إلا من اصطفاه الحق.

حينما يخرق العامل هذه الحجب؛ سيُكشف له الخُلق الإلهي الكائن في واقع الفعل وليس بواطنه، حينها يرى جمال الحق عن طريق فعله، ولا يرى جمال الفعل الحاجب عن رؤية جمال الحق، وحين يشهد الخُلق الإلهي في الفعل فسوف يكتسب تلقائياً من ذلك الخُلق دون مشقة التطبيق.

لذلك على العامل أن يستهدف رؤية الخلق الإلهي من الفعل، حينها سيعرف مصدر الفعل الحقيقي وليس

حجبه .

إن من أعظم الحجب المانعة عن رؤية الخُلق الإلهي في أفعاله جل جلاله هو حجاب التدبير الإلهي. وحجابية التدبير هي من ضمن أنظمة اعداد العامل على الصعيد العقلي، فيرى العامل من خلاله عجائب تدبير الحق في خلقه، وأنظمته الفاعلة في ذلك الحجاب. وهذا المقام فيه من المغريات العقلية ما يصعب معها تجاوزه، فيكون هو من أكبر حجب رؤية الخُلق الإلهي في الفعل، حينها يجب على العامل أن يتجاوز اغراءات وضغوطات حجاب التدبير، ويغيّر نظر قلبه من رؤية التدبير الإلهي وصورة اتقانه وإحاطته الى رؤية ما يحمل الفعل من خُلق عظيم.

وعلى أساس ما ذكرنا فالطريق الأكمل لاكتساب الاخلاق الإلهية هو من خلال تعامل الحق معك. ومن المؤكد هنا تكون معرفة الاخلاق الإلهية واكتسابها في المراتب الأولى منها، اذ يصعب على العامل في المستوى الأولي والمستوى المتوسط تحمُّل الأخلاق الإلهية العليا، لذلك يعمد الحق إلى إنزال المراتب البسيطة رحمة بعماله.

المقدمة الرابعة: ومن المقدمات التي تنفع في تنقل طالب العمل في مراتبه هي فَهِم التصرفات والاشارات الإلهية

حين تقديم العمل.

فكما ذكرنا أن العامل في بداياته يصعب عليه أن يؤدي العمل كما يريد الحق أو بأدنى مراتب ارادته، فيقع في دائرة الاستحسان، والتقديم والتأخير، ووهم النقص والكمال، حجاب الصح والخطاء، وغيرها من ملازمات مقامه.

وأيضاً حين قبول عمله من قبل الحق سبحانه لا يعلم العامل هل قُبِلَ عمله لموافقته الإرادة الإلهية أو قُبِلَ على وجه من وجوه المجاراة الإلهية النابعة من لطفه بعباده أو غيرها من مراتب قبول الاعمال.

إن من الخُلق الإلهي حينما يُقَدِّم لله تعالى عملاً ما أو تقدمة ما بنية صادقة، فإن الحق سبحانه يتقبل ذلك ويجازي عليه، وإن كان العمل غير موافق للإرادة الإلهية، بل وإن كان مضاداً لطبيعة النظام الإلهي، وهنا قد يخرج العمل من مرتبة التقدمة، لأنه لم يخدم النظام الإلهي. لأجل هذا وجب على العامل أن يفهم التصرفات الإلهية، حينما يباشر بعمله، وحينما يُقدّم عمله بين يدي الحق.

ففي مرحلة العمل قد يتخذ العامل أسلوباً وطريقة معينة لمباشرة عمله لكن في نظر الحق سبحانه أن هذا الطريقة التي اتخذه العامل هي الطريقة الأدنى أو أن هذه الوسيلة

التي توسل بها لتثبيت عمله هي وسيلة قاصرة عن تحقيق هدفه، حينها تصدر من الحق تنبيهات لذلك العامل، وتتجسد هذه التنبيهات بالعقبات التي يضعها الحق في طريق ذلك العمل، اذا كان البيان المباشر يؤثر سلباً على إرادة وهمة العامل، وقد يتمثل التدخل الإلهي بحرف العمل إلى جهة لم يقصدها العامل، فيحاول العامل أن يُرجع عمله الى الطريقة التي اعتمدها لكن دون جدوى، وكثيرة هي طرق التنبيه الإلهي، حينئذٍ ينبغي على العامل أن يتيقن بأن عمله ليس بمنأى عن التدخلات الإلهية بما أن القاعدة التي اعتمدها أساساً هي أن ما يقوم به هو لله تعالى، فلابد أن يكون للحق تدخل في ذلك العمل، وعلى ذلك سيرى العامل ان ما يواجهه من عقبات وتوقفات إنما هي تدخلات الحق سبحانه، حينئذٍ عليه أن يقف على أسباب التنبيه الإلهي، ويُشخّص مواطن الخلل في عمله.

وفي المقابل حينما يرى التسهيلات الإلهية في مراحل العمل وتسديد الحق للعامل في ذلك العمل، نفهم منها أن الطريقة المتبعة في تسيير العمل تحظى بموافقة الهية، حينها يقف العامل على أحد أساليب العمل المقرة في النظام الإلهي. لكن هذا لا يعني دوام مناسبة هذا الأسلوب لكل عمل أو في كل مراتب العمل، فبما ان المسير العملي

تصاعدي فسيكون في ضمن نظامه تمحيص أساليب وطرق العمل لأجل بلوغ الطريق الاكمل، فمن الخطاء أن تجعل طريقة ما من الثوابت التي تعتمدها في كل الأعمال أو كل مراتب العمل الواحد، إنما يبقى العامل مشاهداً للتدخلات الإلهية في عمله، ويتعامل معها وفق ما لديه من مخزون معرفي اكتسبه حين مكوثه في هذا المقام مع النوازل الإلهية الجديدة قطعاً.

أما في مرحلة تقديم العمل للحق سبحانه بعد اكماله، فكما ذكرنا آنفاً من أن مراتب القبول الإلهي للعمل متفاوتة، بل هناك ما تُرَد من الأعمال لعدم قبولها، والذي هو من خصائص المتمكنين من العمال.

ومعرفة قبول الحق لعمل العامل على الوجه الحسن أو على وجه المجاراة الإلهية إضافة الى مرتبة القبول على الوجه الأول، فكل ذلك وغيره يُعرف من خلال تحقق العامل في الذوق الإلهي، أي أن معرفة ذلك غالباً ما تكون ذوقية ونادراً ما تكون معرفية، ويستفيد العامل من عمله الأول ومن تنبيهات الحق له فيما يقوم به في اللاحق من أعماله إلى أن يصل إلى المستوى المطلوب من العمل من جهة ظاهره وباطنه.

وهناك أمر آخر وهو ايقاف العمل كليةً من قِبل الحق سبحانه، فقد يعمد العامل إلى عمل ما، يبتغي تقديمه لوجه الحق، لكن في مرحلة من مراحل العمل يتوقف هذا العمل نهائياً لا ينفع معه المعالجات العقلية أو التدبيرية، ولا اللجوء أو تقديم العجز، وهذا الإيقاف غالباً ما يكون إيقافاً بسبب أن العمل أدى غايته في نظر الحق سبحانه، واستنفد فوائده، لذلك يعمد الحق الى ايقاف ذلك العمل، فأنت كعامل لا ترى استيفاء العمل إلا بعد تمام العمل، لأنك لا ترجو أن تقدم للحق تقدمة ناقصة، فتستهدف كمالية العمل، أما الحق سبحانه فينظر للعمل على أنه ظرف يُحمِّل الحق فيه عطاءه لك، فكما أنك نويت أن تقدم للحق فسوف يقدم الحق لك أكثر مما تريد تقديمه، فمتى ما رأى الحق أنك أخذت الفائدة التي رصدها لك من خلال هذا العمل؛ فسيكون العمل في نظره قد خلا من الفائدة، لذلك من باب التخفيف على عبده وعدم الخوض فيما لا فائدة منه، هنا يوقف الحق ذلك العمل، ثم يلهم عامله من الاعمال ما يناسب مرتبته الجديدة.

تجريد العمل من جهة النظر

دخول العامل في ساحة العمل وتحمله لمسؤولية ما، تُستفاد من جهتين حين النظر بعين التفصيل.

الجهة الأولى: هو التكليف الإلهي المباشر، فيكلف الحق من بلغ تلك المرتبة ما يشاء من مسؤولية، ويهب صاحبه كل احتياجات ومقومات ذلك العمل أو المسؤولية، ومنهم من يرجع للحق جل جلاله في كل معطيات عمله، ومنهم من يكتفي بأخذ الأمور الكلية للعمل، ولكلٍ معتقده الذي على أساسه يتخذ طريقه والذي ينبع من مرتبته الخاصة، أعني مستوى علاقته بالحق.

الجهة الثاني: هو ما يراه العامل من احتياج ساحة الخلق، فيصطفي عمله على ما يراه من الخلق لبلوغ غايتهم الكلية او المرحلية، أو أنه يرى أن إزالة بعض الموانع الحائلة دون بلوغ الخلق لمرتبة من مراتب الكمال.

وكلا الجهتين مقبولة في النظام، وإن كنا نميل الى الجهة الأولى لأنها أكثر عصمة وأماناً للعامل.

وفي كلا الجهتين عموماً - وخاصة في الجهة الثانية - يكون نظر العامل وربما دافعه للعمل هو تكميل النظام، وتحريك الخلق من مرتبة كمالية إلى أخرى، ويكون تقديره وأحكامه وما يفتح من خطوط نظامية؛ متولداً عما يصدر من الخلق، ومقدار تفاعل الخلق مع ما خطى من خطوات بذلك الاتجاه. وإن كانت لديه غاية كلية أو هدفاً هو مستهدفه فسوف يكون نظره إلى تلك الغاية، وعليها يكون قياسه من عطاء أو منع أو تحرك أو توقف.

وهذا النظام التعاملي لا إشكال فيه، فهو مُقرّ من قبل النظام العملي العام، لكن هذا الامضاء الإلهي هو امضاء مرتبي، وليس بالضرورة أن يطابق الإرادة الإلهية في مرتبة أخرى.

ومن أكبر أسباب محدودية هذه المرتبة -على ما اوقفنا الحق عليه -هي جهة النظر، والتي منها تكون محدودية العمل، بل ومحدودية التعامل مع الحق في هذه المرتبة.

وبيان ذلك: أن نية العامل هو التقديم للحق عز وجل ولا اشكال في ذلك، لكن المشكل هو في مرتبة ما دون النية، حينما يكون اختيار العمل من قبل العامل على أساس النظر الاحتياجي للخلق، وكذلك حينما يتخذ العامل من العمل

الذي أفاده من الحق زاوية نظر احتياج الخلق، هنا سيكون عمله مقيداً بتلك النظرة ومحدوداً بحدودها، وتكون هي الدافع والمحرك للعامل في ما يتخذ من خطوات، لكن إن جعل العامل زاوية نظر قلبه اتجاه حضرة الحق جل جلاله لا إلى احتياج الخلق، حينها سيقف على الإرادة الإلهية في جوانب عمله، وقد تتبدل لديه الغاية على أساس ما يراه الحق جل ذكره، ثم تكون كل خطواته ابتدائية، وليست آثاراً مرتبة على أفعال الخلق أو مرتبته الكمالية أو احتياجه المرحلي أو العام، فيكون متقيداً بالنظرة الإلهية لا نظرته الاستقلالية، فيرى من خلال هذه الزاوية الطريقة المثلى للتعامل مع كل جزئيات العمل، فلا يحركه ما يراه من احتياج الخلق، وقد لا يرى ذلك أصلاً لانشغاله بالنقطة التي ينظر اليها، حينئذٍ يُسّير الحق ذلك العامل على أساس الأسلوب الإلهي في عالم الظهور، ويضع أمامه سُبل تحقيق غاية الحق الجزئية منه - أعني العامل وليس العمل - وسيرى العامل ذلك الاختلاف الكبير من حيث الآثار والنتائج وما بين نظرته الأولى والثانية، وقد يكتشف أن ما يروم تغييره في الخلق هو ما لا يرومه الحق عز شأنه!.

من جهة أخرى أن الفعل الصادر من العامل إن كان ناشئاً عن رؤية العامل للاحتياج النظامي، فإن هذا الفعل

سيحمل في مكامنه آثار مراتب كيان العامل، فيحمل النقص والكمال الذَينِ هما سمتا العامل، فيكون عمله صورة عن باطنه تجسدت في عالم الشهادة والظهور، وقد يكون في بواطن العلم الإلهي أنه. العمل -يحوي على مفاسد أو لوث باطني دونما يدرك العامل ذلك.

توسيع ساحة العمل وتنويعها

كما ذكرنا أن مبدأ العمل وغايته هو تمتين العلاقة بالحق سبحانه من خلال التدرج بمدارج القرب في الدورة الثانية الكائن في عالم البقاء. والكمال الكائن في عالم البقاء بالله هو كمالاً احاطياً فيشمل كل كيان الانسان.

وفي مقام العمل قد يتخذ العامل عملاً يستفاد منه كمالاً في جانب واحد من جوانب كيانه، ومن جهة أخرى يُكشف له وجهاً واحداً من الوجوه الإلهية، وستكون معرفته العملية مقتصرة على أسلوبٍ واحد من أساليب الحق؛ حينها سيعمم طريقة التعامل الإلهي التي شهدها على كل أعماله، ويتخذ من الرضى الإلهي المتحصل مقياساً لأعماله الأخرى، وهنا سيكون العامل محدود المعرفة، ومقيداً بوجه واحد، وبالتالي سيكون طريق مسيره للحق ليس تاماً، فيجهل الكثير من موارد الإرادة الإلهية التي قد تُفاض من أحد الوجوه الإلهية التي لم يتعامل معها، وربما لم يعلم بوجودها.

وعلى ذلك يجب على العامل الذي يبتغي الكمال في القرب

أن لا يوقف نفسه على نوع واحد من أنواع التقدمة، ولا يستقر على مرتبة واحدة من العمل، فإن هو اتخذ من العمل الواحد بابه الخاص بينه وبين الحق؛ فسيكون موته في ذلك العمل، ثم التضحية بمملكة العامل صعب على النفس، لكن الغاية ليست العمل، فكل عمل إلى زوال مهما كان وسعه ومهما كانت قيمته؛ لذا على العامل أن لا يوقف نفسه على باب واحد من الأعمال، إنما يتنقل بين عمل وآخر مغايراً له، حينها سيجد أن النظام الإلهي في هذا العمل يختلف عن سابقه، وسيجد أن التعامل الإلهي معه يختلف عن تعامله معه في العمل السابق، وسيشهد وجهاً الهياً يختلف عن الوجه السابق، فقد يتجلى الحق لعامله في ذاك العمل بوجه الهيبة والسلطان، ويتجلى في العمل الآخر بوجه الأخلاق وغير ذلك، حينها سيتعرف العامل على الوجوه الإلهية الخاصة بمقام العمل، وبعض الوجوه ليس لمقام العمل حظاً منها، إنما يتجلى الحق بها في مقامات أعلى من ذلك.

إن معرفة الحق سبحانه لا تتم الا بمعرفة الوجوه الإلهية جميعاً، والا فستبقى معرفة ناقصة، يدخل معها العارف في بحر الحيرة والتيه.

لذلك فإن لتنوع الاعمال على ما يحمل من صعوبات

وتضحيات لهو السبيل الامثال لأرباب العمل؛ لأجل التقرب من حضرة الحق ومعرفة وجوهه، وبالتالي التعامل الأكمل معه جل جلاله.

أما بالنسبة لتوسيع ساحة العمل، فلا ينبغي أن يكون الدافع هو ما تحتاجه الساحة من توسيع، إنما يكون توسعه على أساس مستوى التفاعل الإلهي، والدافع لتوسيع دائرة العمل، والذي يفيد منه العامل معرفة الأساليب الجزئية في تعاملات الحق، ويمحِّص من خلال التوسع مخزونه من أدوات العمل وطرقه.

أما أن يكون التوسع ناجماً عن الدواعي المتولدة من العمل نفسه، ثم يتفاعل معها العامل، فهذه من مهالك كمال العمل، وهنا ينبغي على العامل الحذر، بل والرجوع لمولاه رجوعاً ولجوءاً.

التوفيق بين العلاقة والعمل

من أشد مزاحمات العلاقة بالحق في المراتب العليا هو العمل، فعندما أطلعنا الحق على مراتب بعض عمال ساحته رأينا قصوراً في طريق العلاقة، وربما توقفت علاقة البعض في مرتبة معلومة.

إن الجمع بين الظاهر والباطن لا يكون الا بتوفيق إلهي خاص، فحينما يهدف العامل إلى نجاح عمله فسيلتفت كلياً أو غالبياً إلى شأن عمله، وبالتالي سينحرف عن عالم العلاقة بقدر التفاته الى عمله، وكلما توسع العمل صعب على صاحبه أن يهتم أو يلتفت الى جانب العلاقة.

لذلك ستقتصر العلاقة بالحق على الجانب العملي منها، ويستسقي من عالم الأمر ما يصب في تكميل عمله أو تثبيته أو توسيعه، وليس تكميل ذاته لأجل الغاية التكوينية.

ومن السُبل التي يقدر من خلالها العامل على إزالة ذلك التزاحم وجعل العمل موصلاً وليس بحاجب عن السير في مراقي العلاقة هي:

السبيل الأول: عدم التعلق أو الاستقرار على عمله، فإن تعلق العامل بعمله هيمَّن العمل على سائر كيانه، فيمسي عمله جزءاً من وجوده، حينها يجب عليه التضحية بعمله أو جزءاً منه إن لزم كماله ذلك.

والواجب أن لا يرفع عمله لأعلى من قيمته الواقعية، ولا يبني عليه أهدافاً مستقبلية، إنما هو ظرف أعده لاستنزال مراتب من القرب، ولا ينبغي أن يحيد عن هذا المعتقد.

السبيل الثاني: أن يجعل من العمل رابطاً في ساحة القرب من خلال الرجوع للحق، واللجوء اليه في كل مفردات عمله أو اغلبها، لا لأجل اخذ الأمر وإنما لأجل التواصل مع الحق، حينها سيتجاوز بعض الحجب التي يولدها العمل تجاه العلاقة.

السبيل الثالث: يجب أن يبصر العامل يد الحق التدبيرية . إن كان من أصحاب هذه المرتبة . في عمله ويقف على التداخلات الإلهية المناسبة لمرتبته، أما التداخلات الدنيا فلن تخدمه في مقامه هذا، وهو ما سيرتقي به إلى رؤية أنْ ليس له من الأمر شيئاً، ويشهد أن العامل الحقيقي والمسير لعمله هو الله جل جلاله، حينها يمحق أمله بعمله، ويتوحد أمله بالحق عز شأنه، ولا ينجرف إلى وهم

الاستقلال، ولو على مستوى العمل.

السبيل الرابع: أن من خصائص العمل هو خلق داعية للتوسع والانتقال به من الأدنى الى الأعلى، من خلال ما يسفر عنه من تفرعات ونواقص تطلب كمالها، والعقل سيبادر إلى استغلال هذه الدواعي، ويعمل على ايجادها في عالم الشهادة، ويسارع الى سد نواقص العمل حين الوقوف عليها.

وهنا قد يفتح العامل على نفسه أبواباً لا طاقة له بها، فيمسي أسير عمله، بل عبداً له، ما يؤدي الى اضمحلال العلاقة الخاصة بالحق سبحانه.

في هذه الحالة يجب على العامل كبح رغبة التوسع التي واقعاً هي نابعة عن ذاته، فلا يتوسع مهما كانت قوة الدواعي لذلك إلا بعد أن يتمكن مما تحت يده من مراتب العمل وصوره، حينئذٍ لا مانع من التوسع التدريجي بالمقدار المستطاع والمقدور عليه، وينظر الى أثر هذا التوسع على علاقته الخاصة، فإن وجده مضيقاً لسبيل علاقته فعليه بترك التوسع والاقتصار على ما تحت يده.

السبيل الخامس: إن كان الدافع الذاتي قوياً تجاه العمل والتقدمة إضافة إلى مساندة بعض الشهوات الخاصة

بمرتبته بحيث تمنعه كلياً عن الالتفات للعلاقة ولا ينفع معه علاجاً، هنا يجب عليه أن يترك العمل جملة وتفصيلاً، حتى يستبين أسباب ذلك من خلال ما يكاشفه الحق به، فقد يكون غير مستعداً للعمل الآن، أي أنه لم يبلغ المرتبة التي يستحق أن يتشرف بالعمل في ساحة الحق، أو أن العمل ليس هو المراد منه في علم الله تعالى، إنما أراد الحق ذلك العارف لأمر آخر، حينئذٍ يتوجب عليه الخروج من مقام العمل، وانتظار ما يفيض الحق عليه.

مساوقة تبدل الأنظمة الالهية

من القضايا الجوهرية التي ينبغي على العامل الوقوف عليها، هي قضية تبدل الأنظمة الجزئية، والتي يجب على كل عامل أن يكون ملتفتاً لها لأجل أن يخلق تسايراً عملياً بين النظم المستحدثة وبين سريان عمله.

أن الأنظمة والقوانين الإلهية التدبيرية هي أدوات ووسائل تضمن وصول الخلق الى مراتب الكمال المقدرة، فحيمنا يبلغ المخلوق -جنس المخلوق سواء أكان له صورة جسمانية أم لا- مرتبة الكمال المنصوصة حينها قد تنتفي فائدة صورة النظام الجزئي الذي أوصل ذلك المخلوق الى الغاية، وهنا يُحدث الحق جل جلاله تبديلاً او تغييراً لذلك النظام.

وكذلك فإن بعض الأنظمة التي تصل الى كمالها الأعلى، أي انها وصلت الى نهاية عمرها المقرر لها؛ حينئذ لابد أن تستبدل هذه الأنظمة بغيرها. ونظراً لذلك على العامل أن يعي هذا الامر ويساوق ما يحدث من تغيرات على أنظمة العمل، ويُحوّل عمله على أساس ما يبدع الحق من أنظمة

جديدة، والا فإن عمله سيتخلف كثيراً في احراز نتائجه وقد يتوقف نهائياً.

وقد رأينا بهذا الشأن بعض عمال الحق تعالى ممن عمل على وفق نظام سابقٍ وعند تبدل النظام لم يعدلوا الى النظام الجديد، وحينما بينا لهم ذلك، صعب عليهم الامر. والسبب في ذلك يرجع لأمور:

أولاً: ان مكوث العامل لفترات طويلة في التعامل مع نظامٍ واحد، يجعل من ذلك النظام جزءاً لا يتجزأ من كيانه وثابتاً من ثوابت وجوده العملي، ومنه يصعب عليه الانسلاخ عن ذلك النظام والتحول الى آخرٍ مغايرٍ.

ثانياً: أحياناً لا يتحمل العامل الذي قضى عشرات السنين في عمل ما، البدء بتأسيس عمل جديد وفق مقتضيات أنظمة جديدة، حيث سيتطلب منه ذلك هدم بعض اركان مملكته وإعادة تشيدها وفق متطلبات جديدة، وهنا قد لا يستطيع العامل مجاراة هذه المستحدثات، خاصة وأن فترة قوته صرفها في بناء عمله السابق وفق النظام الذي اعتاد عليه.

ثالثاً: إن بعض صعوبات التنقل بين الأنظمة حين التبدل يعود الى الضعف الصوري والجسماني إزاء ما يتطلب

النظام الجديد، والذي يجد العامل صعوبة في مواءمة وضعه الصوري أو الجسماني مع ما يطلب النظام الجديد، -ولا نقول باستحالة ذلك وانما صعوبته- حينها يقدم العامل عجزه عن مسايرة النظام الجديد، وهذا يستدعي بلسان العجز البقاء على نظامه القديم حتى يُحدث صاحب النظام تغييراً من جهة العامل لإزلة الموانع الحائلة دون تطبيق النظام الجديد، أو يتم استبدال العامل بغيره، ويُصرف لما يناسب وضعه.

إذاً يجب على كل عامل في ساحة الحق، في العالم الأعلى أو الأدنى، أن يكون مستعداً لتغيير كل ما يقتضي التغيير على أساس ما يحدث الحق من تغيرات في الأنظمة، وهذا الاستعداد يجب أن يكون من ثوابت عقائده منذ بدأ ولوجه لمقام العمل، ولا يستقر على نظام أو منهاج أو مفردات عملية، فإن التغيرات الشأنية تستلزم تغييرات كل ما في دائرة الوجود ما دون الذات المقدسة.

ثم ان الحق سبحانه ناظرٌ في قضية تبدل الأنظمة للفائدة الكمالية للعامل بالدرجة الأولى، إذ البقاء على نظام واحد يقلل أوجه العطاء والتكميل، ويضيّق دائرة الاقتراب؛ لهذا فإنا نرى ان الفائدة الأولى والكبرى في قضية التبدل ترجع على العامل نفسه ثم يُفاض منه على ما يرتبط به

من مراتب الخلق. أضف الى ذلك قد تكون المراتب العملية العليا متوقفة على هذا التبدل، وأعني بها المراتب العملية التي يسعى العامل لبلوغها، فربما استدعت نزول نظام جديد لأجل أن يبلغ العامل تلك المرتبة التي تكون فيها تقدمته للحق أنقى وأطهر، وهذا ايضاً يتحصل من خلال عملية تبدل الأنظمة أو على أقل تقدير فأن للتبدل أثراً في ذلك.

هذه أهم الأمور التي ينبغي على من رام العمل في ساحة الحق أو نزل إلى ساحة العمل في المستوى الأولي منه أن يحيط بها علماً، وان يأخذها في حسبانه، فبها من الفوائد ما يمنع سقوطه أو انحرافه أو ابتعاده عن حضرة الحق وسبيل الغاية. وهي تنفع أرباب المراتب الأولية من العمل، وإن كان بعضها يتجاوز هذه المراتب.

نحمد الحق سبحانه على ما شرفنا به وجعلنا سبيلاً لإظهار بعض إرادته الى خلقه. والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

تم الفراغ منه في يوم عرفة التاسع من ذي الحجة الحرام
لعام ١٤٣٩ الموافق ٢١-٨-٢٠١٨
منتظر الخفاجي
النجف الاشرف

المحتويات

كلمة الناشر ٣

مقدمة المؤلف ٥

موقع مقام العمل من خط الكمال ٩

صفات العامل ١٣

مراتب العمل في ساحة الحق ٢٥

مرتبة التهيئة العملية ٢٥

مرتبة العمل الناقص ٢٨

مرتبة العمل التام ٢٨

ما يحتاجه العامل للتنقل بين مراتب العمل ٣١

المقدمة الأولى: الترقي بالنية ٣١

المقدمة الثانية: معرفة الذوق الإلهي ٣٢

المقدمة الثالثة: التخلق بالأخلاق الإلهية ٣٢

المقدمة الرابعة: ٣٨
تجريد العمل من جهة النظر..... ٤٣
توسيع ساحة العمل وتنويعها ٤٧
التوفيق بين العلاقة والعمل ٥١
مساوقة تبدل الأنظمة الالهية..... ٥٥